

Distr.: General
9 March 2011
Arabic
Original: English and French



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة عشرة

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

التقرير المشترك الثالث المقدم من سبعة خبراء من الأمم المتحدة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية*

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٢/١٣.

يؤكد الخبراء في هذا التقرير مجدداً قلقهم البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان الخطيرة في البلاد التي لم تتحسن، وفقاً للتقارير، منذ أن قدموا تقريرهم الأولي (A/HRC/10/59).

وفيما ينوه الخبراء مع التقدير باستعداد السلطات الكونغولية لتحسين مستوى تعاونها مع المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك مع الإجراءات الخاصة للمجلس، فإنهم يعربون عن أملهم في تسليط الضوء على أن هذا التعاون، ليكون مثمراً، ولا سيما فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة، يحتاج إلى الاستمرارية والاستناد إلى تبادل وحوار بشكل منتظم ومرن. وللأسف فإن ردود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الأخيرة على رسائل الخبراء لم تف بمهدين المعيارين. وبالمثل، لم تُردّ الحكومة إلاّ على أقل من ٧ في المائة من النداءات العاجلة ورسائل الادعاءات التي أرسلها الخبراء منذ أن طُلب منهم تقديم تقرير لأول مرة عن حالة حقوق الإنسان في البلاد، في آذار/مارس ٢٠٠٨.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

ويرى الخبراء أن الولاية الحالية المسندة إلى مجموعة من سبعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المواضيعية، الذين اضطلعوا بهذه المهمة بالإضافة إلى عبء العمل الهائل المترتب على ولايات كل منهم، لا تنطوي على ما يلزم من مرونة وتفاعل لضمان حوار منتظم مع السلطات الكونغولية، ولذلك فإن هذه الآلية ليست الآلية الأنسب للاستجابة للاحتياجات الخاصة للبلاد. وقد أسهم الخبراء إلى أقصى حد في تحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال زيارة البلد مرات عدّة وصياغة توصيات محددة تتعلق بولاية كل منهم على التوالي، وهي توصيات لا تزال ذات صلة بحالة حقوق الإنسان في البلاد وتنطبق عليها.

ويعتقد الخبراء اعتقاداً راسخاً أن متابعة التوصيات الحالية (A/HRC/10/59) والمساعدة المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا المجال، ولا سيما فيما يتعلق بوضع الصيغة النهائية لخطة العمل الشاملة، إنما تتم على أفضل نحو من خلال آلية واحدة مخصصة فقط للحالة في البلاد. ولذلك، فإنهم يجددون نداءهم إلى المجلس للنظر مرة أخرى في إنشاء ولاية للإجراءات الخاصة تخص القطر. ومن شأن مثل هذه الولاية أن تقدم آلية موثوقة تركز على تحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد. وبالإضافة إلى تركيز الاهتمام والموارد للتصدي لوضع مثير لقلق بالغ وطال أمده، فإن من شأن ولاية مخصصة للقطر أن تيسر التحوار بشكل منتظم مع الحكومة وأصحاب المصلحة على المستويين الإقليمي والدولي وتسمح لمختلف الجهات الفاعلة بالعمل بصورة متسقة ومستدامة من أجل تنفيذ كل من التوصيات القائمة والمقبلة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٤	١		أولاً - مقدمة
٤	٤-٢		ثانياً - مشاركة المكلفين بولايات مع الحكومة
٥	١٢-٥		ثالثاً - تطور وضع حقوق الإنسان
٨	١٦-١٣		رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/١٣، الذي دعا فيه ستة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح إلى تقديم تقرير عن تطور الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والتقرير مقدم من المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه؛ والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً؛ والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين؛ والمقرر الخاص المعني بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية؛ والمقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ والممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية؛ والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح. وهذا التقرير هو ثالث تقرير يقدمه الخبراء^(١).

ثانياً - مشاركة المكلفين بولايات مع الحكومة

٢ - بهدف التماس الحكومة مرة أخرى لمتابعة التوصيات التي وردت في التقرير المشترك الأولي للخبراء المقدم بالاستناد إلى زيارة أجراها أحد المكلفين بولاية (A/HRC/10/59)، الفقرات من ١١٧ إلى ١١٩) وأعيد تأكيدها في تقرير الخبراء المشترك الثاني (A/HRC/13/63)، الفقرة ١١٥) (المشفوع باستنتاجات اثنين من المكلفين بولايات بعد زيارتهما إلى البلد)^(٢)، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وجه الخبراء رسالة إلى السلطات الكونغولية لتذكيرها بالرد على الرسالة المؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، التي طلب فيها الخبراء من وزير حقوق الإنسان آنذاك أن يقدم معلومات عن الخطوات التي اتخذتها السلطات الوطنية لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريرهم الأولي، وكذلك عن سير عمل وكالة مكافحة العنف ضد النساء والفتيات والكيان التنسيقي لحقوق الإنسان. وأخيراً تلقى الخبراء رداً في ٧ شباط/فبراير ٢٠١١، وشكروا الحكومة عليه. غير أن الرسالة قد اقتضرت على وصف موجز لسير عمل المؤسسات المشار إليها أعلاه وإنشاء المقبل للجنة وطنية لحقوق الإنسان. ومشروع القانون المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان لا يزال معروضاً على الجمعية الوطنية منذ عام ٢٠٠٨. ويأخذ الخبراء علماً بالتزام الحكومة، الذي أعربت عنه بالفعل أمام المقررة الخاصة

(١) انظر أيضاً A/HRC/10/59 و A/HRC/13/63.

(٢) زار الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح البلد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وزارت المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان البلد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان خلال زيارتها للقطر في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بضمناً النظر فوراً في مشروع القانون وما يترتب عليه من إنشاء اللجنة بشكل فعال.

٣- وأعلنت الرسالة أعلاه أيضاً عن إرسال خطة العمل الشاملة المتعلقة بتنفيذ التوصيات من أجل مناقشتها وتحسينها وفقاً لقرار المجلس ٢٢/١٣. وتلقى الخبراء الخطة في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى جانب تعليقات الحكومة على التقرير. وينوه الخبراء بجهود الحكومة في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن التأخير في تقديم خطة العمل الشاملة لا يسمح بإجراء تحليل ومناقشة شاملين تمثيلاً مع روح القرار ٢٢/١٣. وفضلاً عن ذلك، فإن الخبراء يرغبون في تسليط الضوء على واقع أن الخطة تتمثل في مجرد تجميع لكل التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان مع تحديد الإدارات المسؤولة عن تنفيذها وتقدير عام مؤقت للتكاليف المترتبة على تنفيذها. وفي هذه الخطة، لم تنجح الحكومة بشكل ملموس في تحديد الأهداف التي يمكن قياسها والإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ التوصيات. وعلى الرغم من أن الوثيقة تتضمن بعض المعايير، فإن هذه المعايير ليست محددة وموجهة نحو التنفيذ بما يكفي لتقييم التنفيذ. وفضلاً عن ذلك، فإن التكاليف المقدرة بشكل مؤقت لتنفيذ كل توصية من التوصيات ليست واضحة، نظراً لأن الوقائع والأرقام التي تستند إليها هذه التقديرات غير متوفرة. وأخيراً، فإن الأولويات المتعلقة بتنفيذ التوصيات تفتقر للدقة وإطار زمني محدد.

٤- ويأسف الخبراء أيضاً لأن الحكومة لم ترد إلا على ندائين اثنين من مجموع ٢٩ نداء عاجلاً ورسائل ادعاءات أرسلها بصورة جماعية أو فردية أربعة من المكلفين السبعة بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المواضيعية، حيث طُلب إليهم تقديم تقرير بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد، في آذار/مارس ٢٠٠٨^(٣).

ثالثاً- تطور وضع حقوق الإنسان

٥- إجمالاً، لا تزال حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثيرة لقلق بالغ، على النحو الذي أوضحته آخر التقارير التي قدمها كل من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/16/27)، والأمين العام (S/2010/512) وفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية التابع للجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن (S/2010/596)، وكذلك البلاغات التي أرسلها أربعة من المكلفين بولايات السبعة في إطار الإجراءات الخاصة المواضيعية، منذ آذار/مارس ٢٠١٠، وعدد هذه البلاغات ١٣ بلاغاً^(٤).

(٣) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٠/٧ ود-١/٨.

(٤) انظر بصفة خاصة الوثيقة A/HRC/16/44/Add.1.

٦- وأشارت المفوضة السامية في تقريرها إلى أن حالة حقوق الإنسان في البلاد لم تتحسن منذ تقريرها السابق. فالحالة لا تزال مقلقة للغاية ولا سيما في الجزء الشرقي من البلاد، حيث إن مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال يقدم تقارير عن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وتجاوزات خطيرة للقانون الإنساني الدولي ترتكبها قوات الأمن الوطنية والمجموعات المسلحة. ومعظم الانتهاكات مرتبطة بالتراع وتُرتكب في إطار عمليات تقوم بها القوات المسلحة الوطنية (Forces armées de la République démocratique du Congo)، ضد المجموعات المسلحة و/أو في إطار عمليات انتقامية ضد هذه العمليات من جانب مجموعات مسلحة، بمن فيها المحاربون من جيش الرب للمقاومة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (Forces démocratiques de libération du Rwanda) ومجموعات ماي ماي^(٥).

٧- وشددت المفوضة السامية أيضاً على أن الانتهاك الجنسي لا يزال يبعث على بالغ القلق، لا في الجهة الشرقية من البلاد فحسب بل في جميع أنحاء البلاد الأخرى أيضاً. وفي الفترة ما بين ٣٠ تموز/يوليه و٢ آب/أغسطس ٢٠١٠، اغتصب ما لا يقل عن ٣٨٠ امرأة ورجلاً وطفلاً في ١٣ قرية في إقليم واليكالي، في شمال كيفو، من جانب مجموعة مسلحة من الرجال تنتمي إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأفراد ماي ماي تشيكا ومحاربين يقاتلون إلى جانب عضو سابق في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أنشأ مجموعته المسلحة في أوائل عام ٢٠١٠. وتفيد التقارير أن القوات الأمنية ارتكبت أيضاً العديد من عمليات الاغتصاب أثناء الفترة المشمولة بالتقرير^(٦). ويلاحظ الخبراء مع الارتياح أنه تم التحقيق في عدد من حالات الاعتداء الجنسي المنسوبة إلى أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتمت محاكمة الجناة في محاكم عسكرية. ويرحب الخبراء بصفة خاصة بالحكم الصادر مؤخراً عن محكمة عسكرية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أصدرت فيه لأول مرة حكماً على قائد رفيع المستوى مسؤول عن ارتكاب جرائم ضد البشرية لأنه أرسل جنوداً لاغتصاب وضرب وسلب السكان في فيزي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وإلى جانب إرسال إشارة واضحة بأنه لن يتم التسامح مع العنف الجنسي في إطار التراع، فإن هذا الحكم يبين أن المساءلة على الاعتداءات الجنسية أمر ممكن عندما تكون هناك إرادة سياسية.

٨- ووفقاً للمفوضة السامية، نتجت انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد أيضاً عن أوجه نقص هيكلية وهي مرتبطة بنواقص في المؤسسات الحكومية. وفضلاً عن ذلك، تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بارتفاع عدد الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان

(٥) A/HRC/16/27؛ انظر الموجز والفقرة ٣.

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ٤.

ومثلي وسائط الإعلام، كما يتجلى في قتل فلوريير شيبيا باهيزيري والاختفاء القسري لسائقه فيديل بازانا إداي. ويأمل الخبراء أن تكون المحاكمة التي انطلقت فيما يتعلق بحالة القتل هذه محاكمة خالية من التجاوزات، وأن تتم مساءلة الجناة. وأخيراً، لاحظت المفوضة السامية أن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، على الرغم من الإدانة التي وجهتها الحكومة، لا يزال يشكل قلقاً لأنه السبب الرئيسي للعديد من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان^(٧).

٩- وأشار الأمين العام في تقريره إلى استمرار الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان من جانب المجموعات المسلحة وأفراد قوات الأمن الوطنية، بما في ذلك أفعال الإعدام التعسفي؛ والاغتصاب؛ والاحتجاز والحبس التعسفي؛ والتعذيب؛ والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة؛ والنهب. وعلى الرغم من استمرار أكثر انتهاكات حقوق الإنسان تواتراً وخطورة في المقاطعات الشرقية، فإن الحالة لا تزال أيضاً مثيرة للقلق في بعض المناطق الغربية من جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٨).

١٠- وأشار فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية التابع للجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن إلى حالات انطوت على مسؤولية مباشرة وقيادية عن تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قادة الجماعات المسلحة الكونغولية فضلاً عن اثنين من القادة العسكريين في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد استخدموا جميعاً الأطفال كحراس شخصيين^(٩). وسلط فريق الخبراء الضوء أيضاً على أنه فيما يتعلق بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، فإن التنازع بين المصالح الاقتصادية للشبكات الإجرامية داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والولاية الأمنية للجيش قد أسفرا عن ثلاث عواقب سلبية هي:

- (أ) تقصير القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن إعطاء الأولوية لحماية المدنيين؛
- (ب) تنافس تسلسل القيادة والعصيان داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- (ج) صرف النظر عن العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة بما يؤدي إلى التعايش معها، ويؤدي في بعض الحالات إلى التواطؤ معها.

(٧) المرجع نفسه، الفقرات ٦٥ و ٣٣.

(٨) S/2010/512، الفقرة ٤٢.

(٩) S/2010/596؛ انظر الموجز والفقرتان ١٣١ و ١٣٢.

واستنتج فريق الخبراء أن هذه التطورات أسهمت مباشرة في استمرار التهديد من جانب المجموعات المسلحة وأنها تطرح تحدياً كبيراً للتصدي لحالة انعدام الأمن في الجهة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية^(١٠).

١١- ولا بد من التأكيد على أن غالبية النداءات العاجلة ورسائل الادعاءات التي أرسلها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المواضيعية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير تعكس الحالة المتردية المشار إليها أعلاه للذكور والإناث من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في البلاد، على الرغم من التوصيات التي قدمتها المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان إلى الحكومة بعد زيارتها للبلد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩^(١١).

١٢- وأخيراً، يلاحظ الخبراء التعاون الذي قدمته الحكومة أثناء إعداد ومتابعة تقرير عملية المسح لآب/أغسطس ٢٠١٠ (الصادرة في ١ تشرين الأول/أكتوبر) التي توثق أكثر انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي جسامة، التي ارتكبت في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من آذار/مارس ١٩٩٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٣^(١٢).

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

١٣- يعيد الخبراء تأكيد قلقهم البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان الخطيرة في البلاد التي لم تتحسن، وفقاً للتقارير، منذ أن قدموا تقريرهم الأولي.

١٤- وفيما ينوه الخبراء مع التقدير باستعداد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحسين مستوى تعاونها مع المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك مع الإجراءات الخاصة، فإنهم يعربون عن أملهم في تسليط الضوء على هذا التعاون لكي يكون مثمراً، ولا سيما فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشار إليها أعلاه، يجب أن يكون مستداماً ويستند إلى تبادل وحوار بشكل منتظم ومرن. وللأسف فإن الردود الأخيرة من الحكومة على رسائل الخبراء لم تف بمهدين المعيارين. وبالمثل، فقد ردت الحكومة على أقل من ٧ في المائة من النداءات العاجلة ورسائل الادعاءات التي أرسلها الخبراء منذ أن طُلب منهم تقديم تقرير لأول مرة عن حالة حقوق الإنسان في البلاد، في آذار/مارس ٢٠٠٨.

١٥- ويرى الخبراء أن الولاية الحالية المسندة إلى مجموعة سبعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المواضيعية، الذين يقومون بهذه المهمة بالإضافة إلى عبء العمل

(١٠) المرجع نفسه، الفقرة ١٧٧.

(١١) A/HRC/13/22/Add.2، الفقرات من ٩٥ إلى ٩٧.

(١٢) متاح باللغة الإنكليزية على الشبكة على الموقع التالي:

http://www.ohchr.org/Documents/Countries/ZR/DRC_MAPPING_REPORT_FINAL_EN.pdf

الكبير المترتب على ولاية كل واحد منهم، لا تنطوي على ما يلزم من مرونة تفاعلية لضمان إقامة حوار منتظم مع السلطات الكونغولية، ولذلك فإنها ليست الآلية الأنسب للاستجابة للاحتياجات الخاصة للبلاد. وقد أسهم الخبراء إلى أقصى حد في تحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال زيارة البلد مرات عدة وصياغة توصيات محددة تتعلق بولاية كل منهم، وهي توصيات لا تزال ذات صلة ومنطبقة على حالة حقوق الإنسان في البلاد.

١٦ - ويعتقد الخبراء اعتقاداً راسخاً أنّ متابعة التوصيات الحالية (A/HRC/10/59) والمساعدة المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا المجال، ولا سيما فيما يتعلق بوضع الصيغة النهائية لخطة العمل الشاملة، إنّما تتم على أفضل نحو من خلال آلية واحدة مخصصة فقط للحالة في البلاد. لذلك، فإنهم يكررون نداءهم إلى المجلس للنظر مرة أخرى في إنشاء ولاية في إطار الإجراءات الخاصة مخصصة للبلد. ومن شأن مثل هذه الولاية أن توفر آلية موثوقة تركز على تحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد. وبالإضافة إلى تركيز الاهتمام والموارد للتصدي لوضع مثير لقلق بالغ وطال أمده، فإن من شأن ولاية مخصصة للبلد أن تيسر العمل بشكل منتظم مع الحكومة وأصحاب المصلحة على المستويين الإقليمي والدولي وتسمح لمختلف الجهات الفاعلة بالعمل بصورة متسقة ومستدامة من أجل تنفيذ كل من التوصيات القائمة والمقبلة.